

وقد ظفر الوكيل بغير جنس حقه وهو الامة وله يسير ما واخذ حقه
من ثمنها واذا لم يتولى كفاي الروضة واصلمها ان لم ذلك ايضا فيما اذا كان
كاذبا او اشرا بغير مال الموكل المتداول رجوعه على البايع بخلفه وقد
كربن الرقبة بالمبايع من زيادتي ولو قال قضيت الدين فانك مستحقه
خلق مستحقه فيصدق لان الاصل عدم قضائه ولان الموكل لو
ادعى الغضاب يصدق ولا يصدق الوكيل على الموكل في ذلك الا
تحت لادله وكلمه في الدفع لمن لم يات منه فكان من حقه الا الشهاد عليه
حاكم من حوفي فيما رواه قال النبي بالتصرف له وحده اذا لم يكن
ذلك كحضرته والاصدق الوكيل للنسبة التصريح للموكل بترك
الشهاد وهذا الخلاف ما لو وكله بقبض حقه من زيد فادعى
زيد دفعه له وصدق الموكل وانكر الوكيل فان يصدق على مو
كله ويسأل في الوصية ان قيم التبع ووصية لا يقبل دعوا بائع
المال اليه بعد ردهه **ومن لا يصدق في ادعي كسغير** وغاصب
تأخيره **لا يشهد به** اي بالاداء لانه لا يقضي فيه بيمينه بخلاف
من يصدق فيه كوكيل ووديع **ومن ادعى انه وكيل بقبض على زيد**
لا يجب دفعه له الا بيمينه بوكالة الاحتمال انكار الموكل لها ولكن
يجوز دفعه له ان صدق في دعواه لانه محق عنده او ادعى انه
محتاج اليه او ادله وارث له او وصي او موصي له منه وصدق وجب
دفعه له لاعتراضه بالانتقال للمال اليه ومنع ما عني وبيعه مسألة الخصال

ماعدته

ماعدته لكن لا يجوز له دفع المدين المدعي الوكالة بلا يمينه وان صدق لم
فيه من المنصرف في ملك الغير بغير اذنه ولهذا التصيب احدت عند
ويجوز من كلام الاصل **كتاب الاقرار** هو لغة الانسان من قهر الشتر
اي ثبت وشتر اخبار الشخص بحقه عليه ويسمى لغة اقرار الاجل
فيه قيل الاجماع ايان لقوله تعالى كونوا قوامي بالقسط شهد الله
لكم ولو عمل انفسكم وقسمت بشهادة المرء على نفسه بالاقرار واخبار
الصحيحين انما يثبت الي ايمانه الى امارة هذا ان عرفت فارجمها والقبيل
جوازها لان اذ اقبلك الشهادة بالادوار فلا ينفع الاقرار اولى **الركنة**
اربعية **مقر ومقرله ومقر به وصيغة وشتر فيها** اي في الصيغة **لفظ**
يشترط بانتم ام يحق وفي معناه ما مر في الضمان كقوله **لا يدعي او**
عند زيد او حرج زيد بانني على او عند زيد مال حذره فلا يكون اقرار الا
ان كان المراد به معنى هذا الذي يكون اقرارا **وعني او في كمي الدين**
لا يراد المفهوم من ذلك وهذا عند الاطلاقة لما سياتي ان في قبول التفسير
على بالودعة ومثل علي في كمي التهديب ونص عليه في الامم **ومى او عند**
المعاني فلو ادعى انها دينة وانها تليقت اذ انه ردها صدق به يمينه
وتعير باو في موضعين اولى بتعيره فيهما وجواب **عليك الف**
او ليس في عليك الغيبة او نعم او صدقت او انا من قوله او نحوها
او ليس منه او اقبضته **اقول** لانه المفهوم من ذلك **جواب**
فرضي الله الذي لي عليك نعم او بقوله **اقضي** نعم او **اصطلي**

لا يدعي او
عند زيد
مقر ومقرله
مقر به
وصيغة
وشتر فيها
اي في الصيغة
لفظ
يشترط بانتم
ام يحق
وفي معناه
ما مر في الضمان
كقوله لا يدعي او
عند زيد
او حرج زيد
بانني على او
عند زيد مال
حذره فلا
يكون اقرار
الا ان كان
المراد به
معنى هذا
الذي يكون
اقرارا
وعني او في
كمي الدين
لا يراد
المفهوم من
ذلك وهذا
عند الاطلاقة
لما سياتي
ان في قبول
التفسير
على بالودعة
ومثل علي
في كمي
التهديب
ونص عليه
في الامم
ومى او عند
المعاني
فلو ادعى
انها دينة
وانها تليقت
اذ انه ردها
صدق به
يمينه
وتعير باو
في موضعين
اولى بتعيره
فيهما
وجواب
عليك الف
او ليس في
عليك الغيبة
او نعم او
صدق
او انا من
قوله او
نحوها
او ليس
منه او
اقبضته
اقول لانه
المفهوم من
ذلك
جواب
فرضي الله
الذي لي
عليك
نعم او
بقوله
اقضي
نعم او
اصطلي

ماعدته